

الإعلانات: ٦٧٣١٤٩٤
البلاد: ٦٧١١٠٠٠
تحويلة ٣٥٥ - ٣٩٩
الفاكس: ٦٧٣٢٠٠٦ - ٦٧١٦٢٤١
ad@albiladdaily.com
التوزيع والاشتراك: ٦٧٦٠٧١٧

الإدارة:
جدة شارع الصحافة :
ص.ب ٢٢٤٠ جدة ٢١٤٢٢
الفاكس: ٦٧١٢٥٤٥
info@albiladdaily.com

الإدارة:
شارع الصحافة - جدة
السنترال العام ٦٧١١٠٠٠
عشرة خطوط
wr@albiladdaily.com

المقر الرئيسي:
عبدالحفيظ
عبد العزيز
قاري

المدير العام:
أحمد
محمد
باديب

رئيس مجلس الإدارة:
صوت الحجاز
أسسها: محمد صالح نصيف
٢٧/١١/١٣٥٠هـ - ٤/ أبريل/ ١٩٣٢م
وعاودت الصدور باسم (البلاد السعودية)
٤/١١/١٣٦٥هـ - ٣/٤/١٩٤٦م
(البلاد السعودية / عرفات) اندمجنا بسمى البلاد
٧/١٦/١٣٧٨هـ - ٢٦/١/١٩٥٩م

البلاد
فجر الصحافة السعودية
تأسست عام ١٣٨٣هـ

حقوق الإنسان في المملكة ... إنجازات متفوقة

مشاركة المرأة لأول مرة في تاريخ المملكة في انتخابات المجالس البلدية

تصحيح أوضاع اليمنيين بما يكفل لهم الإقامة القانونية ويحفظ حقوقهم

وضعية المملكة في مجال التصنيف العالمي المتعلق بحقوق الإنسان، وضعت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله لبناتها الأولى، فقد تم في عهده "حفظه الله"، لأول مرة إجراء الدورة الثالثة من انتخابات المجالس البلدية بنجاح في ظل مراقبة مؤسسات المجتمع المدني، التي شاركت فيها المرأة علاوة على، تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان بما يعزز استقلاليتها، ويمكنها من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذا بخلاف أن المملكة قامت في عهده "حفظه الله"، بتصحيح أوضاع اليمنيين الموجودين في المملكة بما يكفل لهم الإقامة القانونية التي تحفظ حقوقهم حيث استفاد منها ما يزيد على ٦٠٠ ألف مواطن يعني، تأسيس مركز يحمل اسم الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بهدف تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية من المملكة إلى دول العالم وبالأخص للشعب اليمني الذي يعاني ويلات الحرب بسبب أيادي الغدر التي عاثت بالأرض فساداً وتركت وراءها العديد من الأعمال التدميرية، وقد تم تخصيص أكثر من مليار ريال خاصة للمساعدات المقدمة لليمن، ولعل من أعظم الإنجازات التي تحققت في عهده "حفظه الله"، انطلاق برنامج التحول الوطني الذي يعزز بشكل مباشر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن زيادة معاش الضمان الشهري، وشمول الطلاب ذوي الإعاقات الصحية والجمعية بالمكافآت المقررة لطلاب التعليم الخاص ورفع مقاداره، وضم قوائم الانتظار للمعاقين لإعانة المعاقين، هذا بخلاف صرف ملياري ريال دعماً للجمعيات المرخصة بوزارة الشؤون الاجتماعية، ودعم مجلس الجمعيات التعاونية بمائتي مليون ريال، علاوة على دعم الجمعيات المهنية المتخصصة المرخص لها بمقدار عشرة ملايين ريال لكل جمعية، ود جميع الأندية الأدبية المسجلة رسمياً بمبلغ عشرة ملايين ريال لكل ناد، هذا بخلاف دعم ستة وستين مليون ريال، واعتماد مبلغ عشرين مليار ريال لتنفيذ خدمات الكهرباء والمياه، و صدور اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، صدور لأول مرة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يعزز مشاركة المجتمع المدني والعمل التطوعي، فضلاً عن تحويل صندوق التنمية العقارية إلى مؤسسة مالية مهنية لتقديم الحلول الفاعلة في التمويل العقاري، صدور نظام رسوم الأراضي بموجب المرسوم الملكي م/٤ وتاريخ ١٢/٢/١٤٢٧هـ، وهذا يصب في تعزيز الحق في السكن.

تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان بما يعزز استقلاليتها، ويمكنها من تحقيق أهدافها

غير أن هذا الاهتمام تعاطف في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، ومنذ اليوم الأول لتوليّه مقاليد حكم البلاد، أكد أن المملكة تفخر وتعزّز منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - رحمه الله - بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، وتحمي حقوقه، حيث يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة، وما من دليل أكد على ذلك من استصدار مجلس الوزراء لقرار بالموافقة على تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان وربطها بالملك مباشرة، وتعديل تنظيم الهيئة يأتي تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - بتعزيز الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان، في ظل ما تشهده المملكة من تطوير مستمر في جميع المجالات، بما يخدم الإنسان الذي هو محور التنمية وهدفها الأساس.



تأسيس مركز يحمل اسم الملك سلمان (الإغاثة)

ولعل ما يعزز حقيقة تعاطف اهتمام المملكة بأوضاع حقوق الإنسان في عهد الملك سلمان "حفظه الله" تلك المنجزات الضخمة التي ظهرت للعيان في شكل قوانين ومشروعات تدعم اهتمام المملكة بحقوق الإنسان، ففي عهد الملك سلمان حفظه الله خطت المملكة خطوات متقدمة في مجال حقوق الإنسان حيث تحقق مؤخرًا العديد من الإنجازات المهمة في مسيرتها نحو تمكين المرأة التي شاركت لأول مرة في الانتخابات البلدية، كناخبة ومنتخبة، إيماناً بأن المرأة هي شريك في التنمية وبناء الوطن جنباً إلى جنب مع شقيقها الرجل، كما تم إنشاء هيئة للمحامين وصدرت الموافقة على نظام حماية الطفل كما صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتأتي هذه الحزمة من الأنظمة استمراراً لدعم حقوق الإنسان في المملكة ورعاية لكل ما يخص حياة المواطن ويحميها ويحقق العدل والمساواة والمشاركة الفعلية في التنمية، وقد تباينت منجزات حقوق الإنسان الأخرى بين تدابير دائمة تتصل بالإطار النظامي والمؤسسي وتفعيله على أرض الواقع، وتدبير محلية، تدخل في حيز التدابير المؤقتة أو الرفاهية الاقتصادية. وكل هذه الإجراءات تؤكد أن مبدأ المساواة ومبدأ التمييز الإيجابي حاضران في تلك التدابير.

الفساد: كمؤسسة ذات ارتباط مباشرة بالملك، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري بما يضمن لها مباشرة أعمالها بكل حياد ودون تأثير من أي جهة كانت، وتهدف إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صورته ومظاهره وأساليبه، ثم جاءت اللجنة الوطنية للوقاية: وهي الجهة الحكومية المعنية باقتراح السياسات العامة والخطط الاستراتيجية للدولة في مجال رعاية الأطفال وحمايتهم ومتابعة تنفيذها، ووضع البرامج والمشروعات المتعلقة برعاية الأطفال بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ودعم الجهود التي تقوم بها الجهات الحكومية المختصة بالطفولة وتنسيقها، والتوصية بما يمكن أن تقوم به كل جهة في نطاق اختصاصها، ومساعدتها في التخطيط لبرامجها ونشاطاتها التي تعزز أوجه الرعاية المقدمة للأطفال.

تنفيذ الأجهزة الحكومية ما يخصها من التزامات المملكة بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومما تلقته من شكاوى في هذا الشأن، خاصة ما يتعلق بالسجناء والموقوفين، والحق في اللجوء إلى القضاء والمساواة أمامه، وفي الحماية من التعسف والتعذيب، وضمان السلامة الجسدية، وحق السمعة والكرامة، والحق في حرية الحركة والتنقل، وقضايا الجنسية والإقامة، وغيرها من الحقوق الأساسية، إضافة إلى ما يتعلق بالحق في العمل، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والحماية من العنف الأسري.

ولم تكف المملكة في هذا المجال على هيئة حقوق الإنسان بل تجاوزته الأمر الي قيام اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، هذه التي اوكلت لها مهام متابعة أوضاع الضحايا لضمان عدم معاودة إيذائهم.

- وضع سياسة تحت على البحث النشط عن الضحايا وتدريب رجال إنفاذ القانون على وسائل التعرف عليهم.
- التنسيق مع السلطات المختصة لإعادة الجنى عليه لوطنه الأصلي في الدولة التي يحمل جنسيتها أو إلى مكان إقامته في أي دولة أخرى متى طلب ذلك.
- التوصية بإبقاء الجنى عليه في المملكة وتوفير أوضاعه النظامية بما يمكنه من العمل إذا اقتضى الأمر ذلك، ثم جاءت بعد ذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتمثل دفعة قوية في مجال حقوق الإنسان، فالجمعية عبارة عن مؤسسة وطنية غير حكومية ليس لها أي ارتباط بأي جهاز حكومي، وتحتل بالاستقلال التام في جميع شؤونها، وتعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنه سواء كان مواطناً أو مقيماً أو زائراً، وتتعاون مع الجهات الحكومية والجمعيات غير الحكومية والمنظمات الدولية بما يحقق الأهداف التي قامت من أجلها وفق نظامها الأساس. تلي ذلك قيام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، غرضه معالجة القضايا الوطنية وفي مقدمتها قضايا حقوق الإنسان، من خلال الحوار الشفاف والموضوعي الذي يساهم فيه جميع أفراد المجتمع بمختلف أطيافه ومكوناته، ومن أهدافه إيجاد بيئة ملائمة وصالحة لممارسة حرية الرأي والتعبير، ثم جاءت الهيئة الوطنية لمكافحة

منظمة العمل الدولية من أهمها: اتفاقية العمل الجبري أو الإلزامي ذات الرقم ٢٩ لعام ١٩٣٠م، ووقعت المملكة كذلك على اتفاقية تساووي أجور العمال والعمالات عند تساووي العمل ذات الرقم ١٠٠ لعام ١٩٥١م، ووقعت كذلك على اتفاقية حظر العمل الجبري (السخرة) ذات الرقم ١٠٥ لعام ١٩٥٧م، هذا بخلاف التوقيع على اتفاقية التفرقة العنصرية في العمالة والمهين ذات الرقم ١١١ لعام ١٩٥٨م، واتفاقية أخرى بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال ذات الرقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩م، ووقعت على اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام ذات الرقم ١٣٨ وتاريخ ١٩٧٢م.

وأولست حكومة المملكة اهتماماً فائقاً بالمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، فأقامت العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان أو بحقوق محددة منها، بجانب مسؤوليات الجهات الحكومية المعنية بالأساس بإعمال حقوق الإنسان كل في مجال اختصاصه، ومن تلك المؤسسات:

- هيئة حقوق الإنسان: وهي جهة حكومية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء تعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وقد منحها تنظيمها صلاحيات واسعة تتيح لها أداء مهامها باستقلالية وحرية، ومن أبرز هذه الصلاحيات ما يلي:
- التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.
- إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها.
- زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت ودون إذن من جهة الاختصاص ورفع تقارير عنها إلى رئيس مجلس الوزراء.
- تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.
- وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان.
- وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة قدمت تقريرها (الأول) عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، الذي تضمن إطار حقوق الإنسان وأحكامه النظامية وما رصدته من ملاحظات تتعلق

جدة - عبد الله صقر
منذ زمن ليس بالقصير تناولت منظمات ودول بعينها الضغط على المملكة العربية السعودية في إطار مسلسل مستمر غرضه استنزافها والنيل من مقدراتها تحت لافتة حقوق الإنسان، في وقت أسفرت فيه بعض تلك الدول عن وجهها القبيح، وانكشف للناس مظهرها الخارجي المنادي بالدفاع عن الحريات والمثل الإنسانية العليا، بينما تضمن وراءه الشر للمملكة وشعبها الكريم، متمسكة أي تلك الدول عن قصد أن دستور المملكة القائم على التشريع الإلهي، قرر حقوق الإنسان على نحو يفوق كل الاتجاهات الوضعية التي عرفها الفكر القانوني قديماً وحديثاً، رغم كل ذلك ما تفككت بعض المنظمات الأممية لتلاحق المملكة وتتهمها من وقت لآخر بعدم احترام حقوق الإنسان، وهذا ما سوف نغفده بالدلائل والبراهين في هذه المساحة.

ثمة مجهودات تذكر فتشكر عليها حكومات المملكة المتعاقبة في مجال معالجة أوضاع حقوق الإنسان، فقد صادقت المملكة في سبيل تحقيق هذه الغاية على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأصبحت المملكة طرفاً في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، انطلاقاً من مكانتها الإسلامية والعالية باعتبارها عضواً مؤسساً لمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، واعترافاً منها بأهمية التضامن الدولي والإقليمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لكون ذلك ينعكس إيجاباً على حالة حقوق الإنسان في الداخل وعلى قضايا الأمة الإسلامية والعربية العادلة في الخارج، ومن أهم الاتفاقيات والصكوك التي وافقت عليها المملكة أو انضمت إليها: اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فضلاً عن توقيع المملكة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هذا بخلاف توقيع المملكة على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال الممثل لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠م، والتوقيع كذلك على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها، والتوقيع على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، هذا بخلاف توقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.

كما أصبحت المملكة طرفاً في (١٦) اتفاقية

ضبط ٤٣٩، ٤٧٦ حبة كبتاجون في إطار احتياطي وخزان مركبة



"الكبتاجون" المخدرة بلغت (٤٧٦، ٤٣٩) أربعمئة وستة وسبعون ألف وأربعمئة وتسعة وثلاثون حبة، كانت مخبأة بطريقة فنية داخل الإطار الاحتياطي وخزان الوقود الاحتياطي للمركبة. مضافاً أنه تم بعد ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة، ويلاحظ من خلال هذه المحاولات التي تم إحباطها استغلال المهربين لكثير من أجزاء مركباتهم لمحاولة تمرير مثل هذه المنوعات، إلا أن الحضور الذهني ويقظة منسوبي الجمرات ساهمت في كشف وإحباط هذه المحاولات

الدمام - حمود الزهراني
تمكن جمرات البطحاء من إحباط كمية من حبوب "الكبتاجون" المخدرة بلغت (٤٧٦، ٤٣٩) أربعمئة وستة وسبعون ألف وأربعمئة وتسعة وثلاثون حبة، كانت مخبأة داخل مركبة قادمة للجمرات. وفي التفاصيل يقول الأستاذ عيد العنزي مدير عام جمرات البطحاء بالنيابة أنه أثناء إنهاء الإجراءات الجمركية لأحدى المركبات عثر على كمية من حبوب

إلزام ٢٩٤٥ زوجاً و زوجة بتنفيذ أحكام الزيارة والحضانة والصدقات

الرياض - البلاد
ألزمت محاكم التنفيذ في جميع مناطق المملكة خلال العام الجاري، ٢٩٤٥ زوجاً وزوجة ترافعوا فيما بينهم في قضايا متعلقة بـ الزيارة والحضانة والصدقات، بتنفيذ الأحكام الصادرة بحق من أدين منهم، إذ شكلت قضايا الزيارة العدد الأكبر والذي بلغت ١٥٨٦ قضية زيارة.

وجاءت القضايا المتعلقة بالحضانة في المرتبة الثانية بواقع ٩٣٤ قضية حضانة، فيما بلغت منازعات الصداق التي أنجزتها محاكم التنفيذ خلال الفترة ذاتها ٤٢٥ قضية.

وبحسب إحصائية رسمية لوزارة العدل، ألزمت محاكم التنفيذ (١٥٨٦) زوجاً وزوجة بتنفيذ حكم زيارة أولاد منذ بداية العام ١٤٢٧هـ وحتى شهر ذو القعدة الجاري.

وفيما يتعلق بالمناطق الأبرز تسجيلاً لقضايا الزيارة، جاءت منطقة مكة المكرمة في صدارة مناطق المملكة بـ (٦٩٦) قضية تنفيذ حكم زيارة أولاد منذ بداية العام ١٤٢٧هـ حتى بداية ذو القعدة الجاري، تلتها في المرتبة الثانية منطقة الرياض بـ (٣٧٦) قضية خلال العام ١٤٢٧هـ، ثم المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بـ (١٧٣) قضية، وجاءت منطقة نجران في المرتبة الأخير بـ (٢) قضيتين فقط.

وأشارت الإحصائية إلى قيام محاكم التنفيذ على مستوى المملكة بتنفيذ (٩٣٤) حكم حضانة من بداية العام ١٤٢٧هـ وحتى شهر ذو القعدة، حيث احتلت منطقة مكة المكرمة المركز الأول بـ (٣٤٠) قضية.

واحتلت منطقة الرياض المرتبة الثانية على مستوى المملكة بـ (٢٤٢) قضية تنفيذ حكم حضانة، تلتها في المرتبة الثالثة منطقة المدينة المنورة بـ (١٠٥) قضايا، ثم المنطقة الشرقية التي سجلت ١٠٠ قضية، وكانت منطقة نجران هي المنطقة الأقل تسجيلاً لعدد قضايا تنفيذ أحكام الحضانة بـ (٣) قضايا.

وبحسب الإحصائية رسمية لوزارة العدل، نفذت محاكم التنفيذ (٤٢٥) حكم صداق - ما بين مطلوبة باستعادة صداق أو تقديمه-، على مستوى جميع مناطق المملكة منذ بداية العام ١٤٢٧هـ، وحتى الشهر الجاري، وتصدرت منطقة الرياض بـ (١٥٩) حكم صداق خلال العام ١٤٢٧هـ، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ (١٢٤) قضية خلال العام ١٤٢٧هـ، ثم المنطقة الشرقية ومنطقة تبوك اللتين تساوتا في عدد الأحكام بـ (٢٩) حكم تنفيذ لكل منطقة خلال العام ١٤٢٧هـ، وكانت منطقة الباحة الأقل نسبة على مستوى المملكة بـ (٣) قضايا تنفيذ حكم صداق.

من جهته أكد وكيل وزارة العدل لشئون التنفيذ الدكتور حمد الخضير، أن كل من أمتنع عن الوالدين - أو غيرهما- عن تنفيذ حكم صادر بالحضانة أو الزيارة أو قام بمقاومة التنفيذ أو تعطيله، فإنه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وفقاً للمادة الثانية والتسعون من نظام التنفيذ ولائحته التنفيذية.